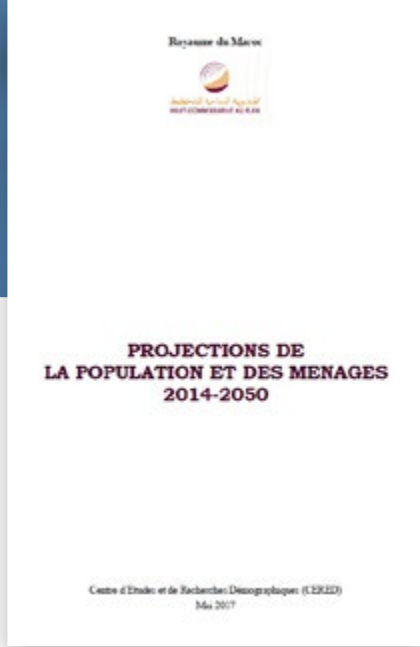


رشيد بن بيه | *Rachid Benbih

ديموغرافيا المغرب في أفق عام 2050 قراءة تحليلية في تقرير "إسقاطات السكان والأسر 2014-2050"

Moroccan Demography by 2050

Analytical Reading: Population and Household Projections, 2014-2050



Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques,
Haut-commissariat au Plan,

Projectuons de la Population et des Menages 2014-2015

(Rabat: Haut-commissariat au Plan, 2017), 71 pages.

* متصرف أكاديمية التعليم بجهة سوس-ماسة، المغرب.

Administrator at the Academy of Education in the Sousse-Massa Region, Morocco.

مقدمة

تُنجز المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، دورياً، دراسات ديموغرافية استشرافية، تكتسي أهميةً باعتبارها تكشف عن التحديات والفرص المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية، بل السياسة أيضاً التي يُسببها التطور السكاني، كما توفر لصناع القرار ومنتبعي السياسات والاستراتيجيات العمومية مُعطيات ثمينة تُمكنهم من تقويم هذه الاستراتيجيات والمطالبة بتعديلها، ولا سيّما أنّ خطط الدولة في القطاعات كلها تُنفذ على أمد زمني بعيد⁽¹⁾، يُعادل تقريباً الأمد الذي تُغطيه الاستشرافات الديموغرافية.

أصدرت المندوبية السامية للتخطيط، في هذا الصدد، دراسة مهمة في عام 2017، بعنوان إسقاطات السكان والأسر 2014-2050⁽²⁾، تكتسي أهميةً بالغة، باعتبارها آخر دراسة استشرافية يُنجزها المغرب من جهة، وستساعد من جهة أخرى، في توقُّع، على نحو موضوعي، الحلول للمشكلات المستقبلية.

نسعى من خلال القراءة التحليلية لهذه الدراسة إلى الكشف عن مدى اهتمام الاستشراف الديموغرافي في المغرب بمستقبل المشكلات السكانية الجديدة المطروحة، بدلاً من الاقتصار على مشكلات الديموغرافيا الوصفية الإحصائية التقليدية. ولن يكون مرأماً تلخيص مضامين هذه الدراسة، كما وردت مرتبةً في ثناياها، بقدر ما سيكون التركيز على القراءة التحليلية لاتجاهات التطور الديموغرافي الإجمالية والموضوعاتية، التي تركز على جوانب مهمة، حصرناها في ثلاثة موضوعات: التطور الإجمالي للسكان المغاربة في أفق عام 2050، وتطور بعض الفئات الاجتماعية، خصوصاً الفئات المعالة (أقل من 15 عاماً، و65 عاماً وما فوق)، والفئات في مرحلة البحث عن العمل (الفئة العمرية 18-24 عاماً)، وذلك لأنها تُفسر ديناميات الاحتجاج الاجتماعي. وسنهتم عقب ذلك بموضوع "الهبة الديموغرافية" التي يمرّ بها المغرب، ويصمت عنها التقرير موضوع هذه القراءة، ثم نُحلل انعكاسات اتجاهات التطور الديموغرافي في المغرب، الاقتصادية والاجتماعية. وبتعبيرٍ آخر، سنحاول قراءة المُعطيات الديموغرافية الاستشرافية في ضوء بعض الأبحاث النظرية التي تربط نوعية التطور الديموغرافي بتحوّلات اقتصادية واجتماعية وسياسية محدّدة، ثم سنسعى، أخيراً، إلى تحديد الجوانب التي يجب أن تواكبها الدراسات الديموغرافية الاستشرافية، من أجل تجاوز نمطية مؤشرات الديموغرافية التقليدية، كما نفترض ذلك، والدفع بالدراسات الديموغرافية في المغرب إلى الانفتاح على مشكلات مستحدّة، تساهم في مقاربتها أصناف الديموغرافيا كلها.

1 نلاحظ تطابقاً بين مدة الاستشرافات الديموغرافية والخطط الحكومية، نذكر من بينها، على سبيل المثال، تطابق المدة الزمنية لدراسة المندوبية الموسومة مستقبلية مغرب 2030: أية ديموغرافية؟ والخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030. يُنظر: المندوبية السامية للتخطيط، مستقبلية مغرب 2030: أية ديموغرافية؟ (الرباط: المندوبية السامية للتخطيط، 2007).

2 Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques, Haut-commissariat au Plan, *Projections de la population et des ménages 2014-2050* (Rabat: Haut-commissariat au Plan, 2017).

يتكوّن تقرير إسقاطات السكان والأسر 2014-2050 من جزأين: الأول، "استشرافات السكان 2014-2050"، ص 1-56؛ والثاني، "استشرافات الأسر 2014-2050"، ص 57-71.

أولاً: الاتجاهات العامة لتطور المغرب الديموغرافي في أفق عام 2050

نقدم في هذا المحور المؤشرات الديموغرافية الأساسية لسكان المغرب عند مطلع عام 2050، كما يُبرزها التقرير موضوع الدراسة، ممثلةً باستشراف تطور عدد السكان الإجمالي، بشموله عدد الريفيين والحضرين، ومتغيرات هذا التطور التفسيرية، مثل معدلات الولادات والوفيات ومؤشر الخصوبة ودور الهجرة في تطور عدد السكان.

1. تطور عدد السكان الإجمالي في أفق عام 2050

وفقاً للتقرير، سيزيد عدد سكان المغرب من 33.8 مليون نسمة في عام 2014، إلى 43.6 مليون نسمة في عام 2050، وفق فرضية تغيرٍ متوسط؛ أي بزيادةٍ بمعدل 272 ألف شخص سنوياً. وسيواصل معدل نمو السكان انخفاضه المسجل منذ ثمانينيات القرن الماضي⁽³⁾؛ إذ ستنقص نسبته من 1.05 في المئة في عام 2014، إلى ما يقارب 0.3 في المئة في عام 2050؛ ما يعني أن المغرب تجاوز طفرة المواليد وما طرحه من تحديات.

ستعرف الساكنة الحضرية تزايداً كبيراً أكثر من نظيرتها القروية، نظراً إلى تسارع وتيرة التمدين والهجرة القروية؛ إذ تتوقع الدراسة تضاعف الساكنة الحضرية بنسبة 1.6 في المئة، سترتفع من 20.4 مليون شخص إلى 32.1 مليون شخص خلال الفترة 2014-2050، كما ستحضر المدن المغربية في عام 2050 ما يقارب 73.6 في المئة من ساكنة البلد، بدلاً من 60.3 في المئة المسجلة في عام 2014⁽⁴⁾.

في المقابل، سوف ينخفض عدد الساكنة القروية، نسبياً، من 13.4 مليون شخص في عام 2014، إلى 11.5 مليون شخص في عام 2050. ويتبين هنا أن دراسة المندوبية السامية للتخطيط لم تستشر الانعكاسات المستقبلية لتوسع الساكنة الحضرية، استناداً إلى "نظريات الكثافات السكانية"⁽⁵⁾ الأساسية في الديموغرافيا الحضرية و"نظرية الانتقال الحضري"⁽⁶⁾، لأن التطور الديموغرافي المستقبلي يرافقه انتقالٌ حضري، مثلما يرافق الانتقال الديموغرافي، مثلاً، انتقال هجروي، كما أشارت إلى ذلك هذه الدراسة⁽⁷⁾. واستندت إليه، من دون نقد، لبناء استشرافات في مجال الهجرة، كما سنبين لاحقاً.

3 Projections de la population et des ménages 2014-2050, p. 16.

4 Ibid.

5 ينظر، على سبيل المثال، الاستعانة بنظريات تطور الكثافات السكانية في: فتحي محمد مصيلحي، "المدينة العربية وتحديات التمدين في مجتمعات متحولة: القاهرة الكبرى مثلاً"، عمران، مج 5، العدد 20 (ربيع 2017)، ص 23.

6 Jacques Vallin & Guillaume Wunsch, *Démographie: Analyse et synthèse IV: Les déterminants de la migration* (Paris: Institut national des études démographiques, 2003), pp. 55-78.

7 Projections de la population et des ménages 2014-2050, p. 13.

هكذا توفّر هذه الدراسة ديموغرافيا إحصائية بشأن مستقبل الساكنة المغربية، يصعب استثمارها، من دون تفصيلها بمتغيرات أخرى، خصوصًا بالنسبة إلى الساكنة الحضرية، مثل متغيرات الكثافة السكانية، وخصوصًا أنّ المدينة المغربية أضحت مسرح السيرورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كلها التي تتحكم في مستقبل البلد.

2. تطور معدلات الولادات والوفيات ومؤشر الخصوبة في أفق عام 2050

يُفسّر تطور عدد سكان المغرب الإجمالي في مطلع عام 2050 بمتغيرات، منها تراجع نسبة الولادات وتطور معدّل الوفيات وتراجع معدل الخصوبة. وتتوقع استشرافات المندوبية السامية للتخطيط في المغرب انخفاض معدّل الولادات الخام انخفاضًا مهمًا في مطلع عام 2050؛ إذ سينتقل هذا المعدل من 17.8 في الألف في عامي 2014-2015، إلى 11.7 في الألف في عام 2050. وسيشهد معدل الوفيات الخام ارتفاعًا بفعل شيخوخة الساكنة، وسينتقل من 5.6 في الألف في عامي 2014-2015، إلى 8.6 في الألف في مطلع عام 2050⁽⁸⁾؛ ما يجعل معدّل النمو الطبيعي ينخفض من 12.2 في الألف في عامي 2014-2015، إلى 3.0 في الألف في عام 2049-2050. كما سيبليغ معدل أمد الحياة في عام 2050: 78.6 عامًا بالنسبة إلى الرجال، و82.3 عامًا بالنسبة إلى النساء، أي بزيادة نحو 4.8 أعوام. وسيقفز الفرق بين الرجال والنساء في معدل أمد الحياة من 3.2 أعوام، إلى 3.7 أعوام في عام 2050⁽⁹⁾.

إنّ الخصوبة تُعدّ "في معظم الحالات المقرر الأول لنمو السكان وتركيبهم [...] ولا يمثّل فهمها فهم جزء رئيس من السلوك الديموغرافي فحسب، بل هي عنصر أساس في فهم البنية الاجتماعية والظروف البشرية"⁽¹⁰⁾. ولعل ما يبيّن أهمية هذا المؤشر كون الدراسات الديموغرافية قامت باستشراف تطور عدد سكان المغرب في مطلع عام 2050، بناءً على تطور معدل الخصوبة، وفقًا لثلاثة متغيرات (مرتفع، متوسط، منخفض)؛ لأن من الصعب توقع السلوك الإنجابي بدقة.

في بداية ستينيات القرن الماضي (وتحديدًا في عام 1962)، كان معدل الخصوبة التركيبي الإجمالي (حضري وقرروي) 7.2 أطفال لكل امرأة، ثم انخفض في الثمانينيات (وتحديدًا في عام 1982) إلى 5.25 أطفال، ثمّ إلى 3.28 أطفال في عام 1994، قبل أن يبلغ معدل الإحلال في الوسط الحضري في عام 2004 نحو طفلين لكل امرأة.

8 Ibid., p. 28.

9 Ibid., p. 7.

10 هاشم نعمة فياض، "نظرية التحول الديمغرافي: المفهوم والتطبيق"، عالم الفكر (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت)، مج 41، العدد 1 (2012)، ص 231.

ووفقًا للتقرير، سيواصل مؤشر الخصوبة انخفاضه على نحو طفيف بسبب البنى العائلية والموقف الديني⁽¹¹⁾، ليصل معدلها التركيبي الإجمالي (قروي وحضري) إلى نحو 1.95 طفل لكل امرأة في عام 2030، و1.84 في عام 2040. وبعد هذه الفترة، لن يشهد هذا المؤشر سوى انخفاض طفيف، مستقرًا عند معدل 1.8 طفل لكل امرأة في عام 2050.

يلاحظ أنّ مُعدّي الدراسة عمدوا إلى استشراف تطوّر معدّل الخصوبة إجمالاً (قروي وحضري)، ولم يستشفوا تطور هذا المعدل على الصعيدين القروي والحضري كلّ على حدة، على الرغم من حدة الاختلاف في السلوك الإنجابي بين هذين الواسطين، وسيادة ثقافة إنجابية قروية مختلفة نسبيًا عن نظيرتها الحضرية. واكتفت الدراسة في بناء استشرافاتها في هذا الجانب بما يلي: "تقود المؤشرات كلها إلى الاعتقاد أنّ مستويات الخصوبة الحضرية والقروية ستتساوى في الأعوام المقبلة، لأنّ الفرق في معدل الخصوبة بين المجال القروي والمجال الحضري، الذي كان يعادل 3.1 أطفال في عام 1987، ليس سوى 0.5 في عام 2014"⁽¹²⁾؛ ما يعني أنّ الدراسة وضعت الاستشرافات الديموغرافية في مجال الخصوبة الأساسي بناءً على استشرافٍ وليس على مُعطيات متحققة، خصوصًا أنّ تساوي معدّل الخصوبة في الواسطين الحضري والقروي يبدو صعبَ التحقق؛ ما يعني أنه لا يمكن الاطمئنان إلى مثل هذه التوقعات التي تزيل الاختلاف بين المجالين الحضري والقروي، والاستناد إليها لبناء سياسات التنمية القروية والنهوض بالتعليم والصحة في الأرياف المغربية.

لعل تطوّر معدل الخصوبة الإجمالي (حضري وقروي) في هذا الاتجاه المنخفض هو المسؤول عن التحوّلات التي تلحق البنية السكانية؛ إذ ستتقلّص الفئة العمرية أقلّ من 15 عامًا، بين عامي 2014 و2020؛ وفي المقابل، ستتطور الفئة العمرية أكثر من 60 عامًا، وستزداد شيخوخة الساكنة في مطلع عام 2050.

3. الهجرة في أفق عام 2050

لا تساهم الهجرة، كما في بلدان أخرى، في تطور عدد السكان الإجمالي في المغرب، كما يُبيّن ذلك الفرق بين معدل التطور الإجمالي للساكنة ومعدل النمو الطبيعي، الذي يصل إلى 60500 مهاجر سنويًا. وتعتبر الدراسة هذا الرقم واقعيًا نظرًا إلى سياسات الهجرة الأوروبية الانتقائية والمتشدّدة، وسياسات محاربة "الهجرة السرية". كما وضعت المندوبية السامية للتخطيط توقعات الهجرة في مطلع عام 2050 على أساس معدل صافي الهجرة "سلبّي" يقدر بـ 1.8- في الألف⁽¹³⁾.

11 Projections de la population et des ménages 2014-2050, p. 9.

12 Ibid., p. 8.

13 Ibid., p. 5.

تري الدراسة، اعتمادًا على نظرية الانتقال الهجري، أنه "بقدر ما يتقلص معدّل الخصوبة تحت عتبة تجدد الأجيال، تنخفض الهجرة، بل تنقلب اتجاهات الهجرة"⁽¹⁴⁾؛ أي ستصبح البلدان المُصدّرة للهجرة، مثلًا، مستقبلًا لها. لكن اعتماد التقرير على هذه النظرية، من دون النظر في سياقاتها والظروف الاقتصادية في المغرب، يجعل الاستناد إليها غير مبرّر، علمًا أنّ دراسات نظرية مقارنة تؤكد أنّ العالم يعيش عصر الهجرة⁽¹⁵⁾، وتخضع الهجرة لأكثر من منطقتين واستراتيجية. فعلى الرغم من تشديد سياسات الهجرة في أوروبا، فإن المغاربة يغيّرون اتجاهات الهجرة في الأعوام الأخيرة؛ ما يجعل، في نظرنا، توقعات الدراسة في شأن انخفاض معدل الهجرة وانتقاله من 1.8- في الألف (معدل المغادرين أكبر من عدد الوافدين) في عام 2014 إلى 0 في عام 2050 (تساوي عدد المغادرين مع عدد الوافدين) في عام 2050 يصعب الاطمئنان إليه، لأنّ ظاهرة الهجرة لم تتوقف يومًا، ولم تخضع الهجرة في أيّ بلدٍ لمثل هذا التوازن (تساوي عدد المغادرين مع عدد الوافدين). كما تصمّت الدراسة عن عدد المهاجرين من دول الساحل وجنوب الصحراء، وما إذا جرى دمجهم في توقعات الهجرة أم لا؛ لأنّ بعض دراسات الهجرة تؤكد تحوّل جزء كبير من هؤلاء المهاجرين من عابرين إلى أوروبا، إلى مستقرّين دائمين في المغرب⁽¹⁶⁾.

ثانيًا: اتجاهات التطور الديموغرافي الفئوي في المغرب في أفق عام 2050

يكتسي تتبع التطور الديموغرافي لفئات الهرم السكاني أهميةً كبرى نظرًا إلى التحديات التي تطرحها بعض الفئات المجتمعية على المغرب، خصوصًا الفئات المُعالة (أقل من 15 عامًا، و60 عامًا فما فوق)، والفئات في مرحلة الولوج إلى سوق العمل (الفئة العمرية 18-24 عامًا).

1. تطوّر الفئات غير النشطة أقل من 15 عامًا في أفق عام 2050

وفقًا للتقرير، سوف ينخفض عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة؛ إذ سينتقل هذا العدد من 1.4 مليون طفل في عام 2014، إلى ما يقارب مليون في عام 2050؛ أي بانخفاض قدره 30 في المئة⁽¹⁷⁾؛ ما يعني أنّ المغرب تجاوز بكثير مرحلة طفرة المواليد وما تطرحه من مشكلات صحية. كما يكشف عن التحوّل العميق في سلوك المغاربة الإنجابي الذي يخضع لمنطق دنيوي أكثر مما هو ديني.

14 Ibid., p. 13.

15 ينظر: ستيفن كاستلز ومارك ميللر، عصر الهجرة، ترجمة منى الدروي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).

16 Michel Peraldi (dir.), *D'une Afrique à l'autre. Migrations subsahariennes au Maroc* (Paris: Karthala, 2011).

17 Ibid., p. 18.

كما ستنخفض الفئة العمرية 6-11 عامًا (مرحلة التمدرس الابتدائي) أيضًا بـ 14 في المئة في مطلع عام 2050، من 3.64 ملايين في عام 2014 إلى 3.15 ملايين في عام 2050⁽¹⁸⁾؛ ما من شأنه جعل الدولة تستفيد من هذا الانخفاض المكلف للإنفاق الحكومي في مجال دعم التعليم الأساسي. كما ستتقلص الفئة العمرية 12-14 عامًا، من 1.84 مليون في عام 2014 إلى 1.61 مليون في عام 2050، أي بانخفاض قدره 13 في المئة⁽¹⁹⁾؛ ما يعني تخفيف الضغط عن موارد الدولة المخصصة للتعليم الإعدادي.

2. تطور الفئة النشطة 15-59 عامًا في أفق عام 2050

سوف تعرف هذه الفئة، وفقًا للتقرير، تزايدًا بمعدل 0.6 في المئة بين عامي 2014 و2050؛ من 21.1 مليون شخص في عام 2014 إلى 25.7 مليون شخص في عام 2050؛ أي بمعدل ارتفاع يُعادل 128 ألف شخص سنويًا⁽²⁰⁾. وسيتقلص عدد الفئة العمرية 15-17 عامًا، التي تكون في مرحلة الولوج المبكر إلى سوق العمل، أو في متابعة الدراسة الثانوية، بـ 18 في المئة في عام 2050⁽²¹⁾؛ ما سيُخفف العبء عن مؤسسات الدولة في مجالي التعليم الثانوي والتكوين المهني.

تُعدّ الفئة العمرية 18-24 عامًا أهم فئة؛ باعتبارها الفئة الباحثة عن فرص العمل، وسوف تعرف ارتفاعًا حتى حدود عام 2032، لتشهد بعدها انخفاضًا بسيطًا، وتصل إلى 3.8 ملايين نسمة في عام 2050، أي بانخفاض نسبته 10 في المئة⁽²²⁾. وفكرت الدولة في استيعاب هذه الفئة التي تمثل وقود الاحتجاجات عن طريق الخدمة العسكرية التي تهمّ الفئة العمرية 19-25 عامًا، والتي صدر بشأنها قانون رقم 44.18 في عام 2019.

3. فئة 60 عامًا فما فوق في أفق عام 2050

وفقًا للتقرير، تتجه الساكنة المغربية حتى مطلع عام 2050 إلى الشيخوخة؛ إذ "سيعرف عدد المسنين تزايدًا مطردًا بمعدل 3.3 في المئة سنويًا، بين عامي 2014 و2050. وسينتقل عددهم من 3.17 ملايين نسمة في عام 2014، إلى ما يقرب من 10.1 ملايين في عام 2050، حيث ستمثل نسبتهم 23.2 في المئة من إجمالي السكان، بينما لم تكن هذه النسبة سوى 4 في المئة في عام 1960، و7 في المئة في عام 1994 و9.4 في المئة في عام 2014"⁽²³⁾. وسيُعقّد هذا الوضع مستقبل صناديق التقاعد التي بدأت الدولة تواجه

18 Ibid.

19 Ibid.

20 Ibid., p. 22.

21 Ibid., p. 17.

22 Ibid., p. 23.

23 Ibid., p. 28.

عجزها منذ بداية عام 2000 بإجراءات تقنية مثل الزيادة في نسبة الاشتراكات وزيادة السن القانوني للتقاعد في الوظيفة العمومية⁽²⁴⁾.

4. تزايد عدد الأسر وتآكل نموذج الأسرة البطريركية

يقصد بالأسرة في دراسة المندوبية السامية للتخطيط الاستشرافية "مجموع الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد ويقيمون فيه إقامةً رئيسة"⁽²⁵⁾. وتختلف الأسرة عن العائلة؛ إذ يمكن أن تتكوّن من عوائل عدة، أو من عائلة وأشخاص آخرين من خارجها، أو من أشخاص من خارج العائلة.

خلال الفترة 2014-2050، تتوقّع المندوبية السامية للتخطيط أن يزيد عدد الأسر بمعدل 177 ألف أسرة سنويًا، وسيصل هذا العدد في عام 2050 إلى ما يعادل 13.7 مليون أسرة؛ أي بزيادة تقارب ضعف (1.9) العدد المسجّل في عام 2014 الذي يعادل 7.3 ملايين⁽²⁶⁾. كما سيبلغ عدد الأسر الحضريّة 10.6 ملايين، في مقابل 4.8 ملايين في الوسط القروي⁽²⁷⁾.

يصل عدد الأسر التي يُعيلها الرجال إلى 4 أسر من 5؛ وسوف يرتفع عدد الأسر التي تُعيلها النساء من نسبة 16.2 في المئة في عام 2004 إلى 21.0 في المئة في عام 2050. وستبلغ نسبة النساء اللواتي يُعلن أسرًا في الوسط الحضري ما يقارب 23.8 في المئة في عام 2050، بدلًا من 18.6 في المئة في عام 2014⁽²⁸⁾؛ بينما ستخفّض في الوسط القروي انخفاضًا طفيفًا من 11.6 في المئة إلى 11.3 في المئة. ويُفسّر ارتفاع عدد الأسر التي تُعيلها المرأة، بحسب الدراسة، بوفاة الزوج أو غيابه بسبب الهجرة أو الطلاق أو ارتفاع نسبة النساء غير المتزوجات اللواتي يعشن بمفردهن. كما سينخفض متوسط حجم الأسرة، من 4.61 أفراد في عام 2014 إلى 3.18 أفراد في عام 2050؛ ويُفسّر ذلك بانخفاض معدل الخصوبة⁽²⁹⁾.

لا يشير التقرير إلى الانعكاسات المستقبلية للتغيير في عدد الأسر وحجمها وجنس رب الأسرة، كما هو الشأن بالنسبة إلى بعض المؤشرات الديموغرافية، ربما لأنها من طبيعة سوسولوجية؛ ما يجعل هذه المعطيات تمثّل منطلقًا للقيام بدراسات بشأن تآكل النظام البطريركي في المغرب، حيث بدأ المجتمع يتقبل

24 ينظر: رشيد بن بيه، أنظمة الحماية الاجتماعية بالمغرب: التحديات والآفاق (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2013).

25 Projections de la population et des ménages 2014-2050, p. 57.

26 Ibid., p. 62.

27 Ibid., p. 63.

28 Ibid.

29 Ibid., p. 64.

استقلالية المرأة وعيشها بمفردها بعيداً عن سلطة الأب أو الأخ أو الرجل، وإشرافها على تدبير الأسرة من دون الرجل، وهكذا لن يعود "في مقدور البنو والعقليات البطريركية مقاومة التغيير الديموغرافي"⁽³⁰⁾.

ثالثاً: الهبة الديموغرافية واتساع وسط الهرم السكاني

يصممت تقرير الاستشرافات الديموغرافية عن موضوع "الهبة الديموغرافية" التي تعني "مجموعة من التحوّلات الإيجابية التي تنتج من التحوّلات الديموغرافية في بلد معيّن وتصاحبها [...] وتحدث هذه الظاهرة بصفة استثنائية عندما يبدأ نمو الشريحة العمرية القادرة على العمل (الأفراد البالغون بين 15 و65 عامًا) بالتفوق على نحو واضح على فئة الأفراد المعالين (الأطفال وكبار السن)"⁽³¹⁾؛ أي أن تقلّ نسبة السكان دون 15 عامًا عن 30 في المئة، وألاّ تزيد نسبة الكبار (65 عامًا وأكثر) على 15 في المئة من إجمالي السكان. ويتبيّن أنّ أهم ما يميّز الفترة المشمولة بالإسقاطات الديموغرافية 2017-2050 هو مرور المغرب في مرحلة "الهبة الديموغرافية" التي بدأ التمهيد لها منذ عام 2004؛ إذ انتقلت نسبة الفئة أقلّ من 15 عامًا من 31 في المئة بالنسبة إلى إجمالي السكان في عام 2004 إلى 28.1 للسكان الحضريّة، و34.6 للسكان القروية؛ وستواصل انخفاضها لتصل في عام 2050 إلى ما يعادل 17.9 في المئة من مجموع السكان 2014؛ 16.8 في المئة منها في الوسط الحضري، و21.0 في الوسط القروي. بينما ستواصل نسبة البالغين من العمر 60 عامًا فما فوق ارتفاعها، من 9.4 في المئة في عام 2014 إلى 15.5 في المئة في عام 2030 و23.2 في المئة في عام 2050.

هكذا يتبيّن أنّ المغرب دخل أولى مراحل الهبة الديموغرافية منذ عام 2004، وسيصل إليها في عام 2030؛ إذ سيعرف هرم السكان اتساعاً وسطه، في مقابل تآكل قاعدته. ومن الآثار الإيجابية للهبة الديموغرافية تراجع معدل الإعالة المكلف للدولة والأسر. وقد كانت نسبة الإعالة تعادل 102.8 في المئة في عام 1971، ومع تراجع معدل الخصوبة، انخفض هذا المعدل منذ عام 1982، ليبلغ 85.5 في المئة، و78.9 في المئة في عام 1994، و60.3 في المئة في عام 2014، ليصل إلى 58.6 في المئة في عام 2029، ويرتفع من جديد بفعل معدل الشيخوخة في عام 2050 إلى 69.7 في المئة⁽³²⁾؛ وهو معدّل أعلى مما كان عليه الأمر في تسعينيات القرن الماضي، ما يعني أنّ الهبة السكانية فرصة لرفع مستويات الأدخار القومي وقوة العمل الإجمالية

30 يوسف كراج، "هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية: نموذج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، عمران، مج 1، العدد 3 (شتاء 2013)، ص 7.

31 إبراهيم المرشيد، "الهبة الديموغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أمودجاً"، عمران، مج 6، العدد 21 (صيف 2017)، ص 57.

ومستويات الاستهلاك والتضامن بين الأجيال؛ وهي الجوانب التي لم يُشر إليها التقرير، على الرغم من ارتباطها المباشر بالتحوّلات الديموغرافية التي كشف عنها.

يكشف تحليل عدد السكان المتوقع في مطلع عام 2050، اعتماداً على حساب نسبي الفئتين العمريتين المُعالة والنشطة⁽³³⁾، أنّ نسبة ما دون 15 عاماً تعادل 17.93 في المئة، وتقترب من نسبة الفئة العمرية 65 عاماً فما فوق التي تبلغ 17.16 في المئة. وهكذا تمثل الفئة المُعالة نسبة 35.09 في المئة، بينما ستبلغ نسبة القادرين على العمل 64.92 في المئة؛ ما يعني أنّ المغرب سيستمر حتى مطلع عام 2050 في مرحلة الهبة الديموغرافية، ما دامت نسبة الفئات المُعالة أقلّ من 45 في المئة. وسواء تعلق الأمر بفرضية التطور الديموغرافي السريع أم المتوسط أم البطيء، فإنّ معدل الشباب سوف يتقلص بمعدل الثلث بين عامي 2014 و2050⁽³⁴⁾. وفي المقابل، سيتطور معدل الشيوخ أكثر من 60 عاماً بنسبة 23.6 في المئة، وفق فرضية تحوّل منخفضة، وبنسبة 23.2 في المئة، وفق فرضية متوسطة⁽³⁵⁾، من دون أن يعني ذلك أنّ المغرب سيتجاوز في مطلع عام 2050 مرحلة الهبة الديموغرافية، بل سيكون في بداية نهايتها.

من ثمّ، يكشف الصمت عن "الهبة الديموغرافية" في هذا التقرير عن أن الديموغرافيا اعتُبرت في المغرب، على الدوام، نقمةً وليست من مقومات قوة الدول؛ إذ لا يتمّ الحديث في التقرير إلّا عن تحديات التطور الديموغرافي، من دون وجود إشارات إلى أهمية هذا التطور الديموغرافي المستقبلي بالنسبة إلى البلد، وهو التطور الذي لا يحدث تلقائياً، إنما بفعل التخطيط للاستفادة من هذه المرحلة. وهكذا يُولي التقرير أهمية للفئات العمرية المتقدمة والمتوسطة من الخدمات الصحية والفئات المتقاعدة، وفي مرحلة الولوج إلى سوق العمل، أكثر من موضوع الهبة الديموغرافية، بالنظر إلى التحديات المطروحة في هذا الباب.

كما أدّى الصمت عن موضوع الهبة الديموغرافية إلى غياب استشراف فرص التطور الديموغرافي، مثل الأذخار ورأس المال البشري وتعبئة قوى العمل قصد الإقلاع الاقتصادي؛ ما يعني أنّه لا يزال يُنظر إلى الهبة الديموغرافية في البلدان العربية باعتبارها نقمةً.

رابعاً: استشراف آثار التطور الديموغرافي

يتبيّن أنّ الاستشرافات الديموغرافية في المغرب تحكمت فيها إكراهات توفير التعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية، ويدلّ على ذلك توزيع استشراف التطور الديموغرافي وفق مراحل التعليم المختلفة

33 Ibid., p. 45.

34 Ibid., p. 38.

35 Ibid.

وسنوات تلقي العلاجات الأساسية والولوج إلى سوق العمل؛ ما يعني أنها لم تأخذ بمتغيرات أخرى مثل الادخار والاستهلاك والكثافة السكانية وقوى العمل التي توقّرها الهبة الديموغرافية. ويبيّن هذا أنّ الإسقاطات الديموغرافية المغربية حتى مطلع عام 2050 لن تسمح لنا إلا باستشراف بعض الآثار الاجتماعية التي ترتبط حصراً بالمجالين الاجتماعي والمالي، دون الاقتصادي والسياسي، كما سنبين.

يرى التقرير أنّ المغرب سيواجه تحديات هذا التحول، كما سيستفيد من بعض جوانب التحوّل الديموغرافي حتى مطلع عام 2050، ولا يجري التركيز عليها بما فيه الكفاية، ومن أهمها:

♦ **انخفاض عدد الفئة المتعدّسة:** وسيسمح ذلك بتعميم التعليم والانتقال من الكمي إلى الكيفي؛ غير أنه لا شيء في سياسة الدولة يؤشر إلى ذلك، ما دام الإلغاء التدريجي لمجانبة التعليم يمثل أحد رهانات الدولة منذ تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين في عام 2000 إلى تبني قانون إطار 17-51 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في عام 2019.

♦ **تجاوز طفرة المواليد:** بما يعني تخفيف الضغط على الخدمات الصحية المجانية، لكن لوحظ أنّ المغرب استغلّ الاستشرافات الديموغرافية قبل أوانها، وشرع، منذ مدة، في تقليص الموارد الموجهة إلى القطاع استجابةً لضغط المؤسسات الدولية.

تتعلّق الاستفادة الاقتصادية من هذه الاستشرافات الديموغرافية التي لم يُثرها التقرير، بمرور المغرب في الهبة الديموغرافية التي تُعتبّر فرصةً مواتية للإقلاع الاقتصادي؛ "فمن جهة، تؤدي الزيادة في عرض القوى العاملة إلى رفع مقدار الإنتاج؛ ومن جهة أخرى، يُساهم تراجع نسبة الإعالة في تخفيف الضغط على الإنفاق الأسري والحكومي، وبالتالي رفع مستوى الأذخار الداخلي الضروري لتراكم رأس المال"⁽³⁶⁾؛ وهي القضايا التي كان متوقّعا أن تتطرّق إليها دراسة الاستشراف الديموغرافي في مطلع عام 2050، لكنها لم تستند إلى مؤشرات إضافية تنماشى والمرحلة الديموغرافية المُستشرفة.

أما الجوانب التي تمثل تحدياً للمغرب، والتي تبين أنّ الهبة الديموغرافية تُعتبّر في المغرب نقمةً، فترتبط بالعناصر التالية:

♦ **الضغط على سوق العمل:** لأنّ تقرير المندوبية السامية للتخطيط اعتبر زيادة عدد الفئات النشطة 15-59 عاماً من 21.1 مليون نسمة في عام 2014 إلى 25.6 مليون نسمة في عام 2015⁽³⁷⁾، بمتوسط تطوّر سنوي يعادل 0.6 في المئة (128000 شخص سنوياً) تحدياً لسوق العمل المغربية، ولم يعتبره مقوّمًا من مقومات النهوض الاقتصادي الذي تسمح به الهبة الديموغرافية.

✦ **الضغط المتزايد على أنظمة الحماية الاجتماعية:** حيث ستنتقل الفئة في مرحلة الاستعداد للتقاعد 50-59 عامًا من 21.1 مليون نسمة إلى 25.7 مليون بين عامي 2014 و2050، ودخل المغرب منذ عام 2014 مرحلة الارتفاع المطرد للبالغين من عمر 60 عامًا فما فوق، بمعدل 3.3 في المئة سنويًا، وسيزيد عددهم من 3.17 ملايين شخص في عام 2014 إلى 10.1 ملايين في عام 2050 (32.2 في المئة من مجموع الساكنة)⁽³⁸⁾. وتطرح شيخوخة الساكنة في المغرب تحديات مرتبطة في الأساس باستدامة أنظمة التقاعد وتوفير الرعاية الصحية لفئات المسنين.

✦ **المشكلة الحضرية:** وتتمثل تحديًا في تضاعف الساكنة الحضرية بمضاعف قدره 1.6؛ إذ ستنتقل من 20.4 مليون نسمة إلى 32.1 مليون نسمة بين عامي 2014 و2050، وهكذا ستحتضن المدن المغربية 73.6 في المئة من ساكنة البلد في عام 2050، عوضًا عن 60.3 في المئة في عام 2014⁽³⁹⁾، مع ما سيفرزه ذلك من إشكالات حضرية ترتبط بمدى قدرة هذه المدن على توفير الخدمات الأساسية.

يتبين من خلال تحليل آثار الاستشرافات الديموغرافية أنها ترتبط بالجانب الاجتماعي (التعليم والصحة والبطالة والحماية الاجتماعية) والمالي (تكاليف الخدمات الاجتماعية)، ولم تضع مؤشرات لاستشراف جوانب أخرى، مثل الادخار وتراكم رأس المال وتطور قوى العمل والإشكالات المرتبطة بالانتقال الحضري الذي يرافق التطور الديموغرافي؛ كما لم تأخذ الدراسة في الاعتبار ظاهرة الكثافة السكانية، ولم تشر إلى الآثار السياسية للتحوّلات الديموغرافية⁽⁴⁰⁾ التي أثبتتها دراسات الديموغرافيا السياسية. وهو ما يعني في نهاية المطاف بقاء الاستشرافات الديموغرافية في المغرب حبيسة نزعتها الإحصائية الوصفية، وعدم استفادتها من باقي أنواع الديموغرافيا السياسية والاقتصادية والحضرية ... إلخ.

على سبيل الخاتمة

يلاحظ من خلال تحليل دراسة المندوبية السامية للتخطيط حول استشرافات سكان المغرب حتى مطلع عام 2050 الاقتصار على منظور الديموغرافيا الوصفية الإحصائية ومؤشراتها الكلاسيكية. وعلى الرغم من أهمية هذا المنظور المؤكدة، فإنه لا بدّ من أن يُسندَ بديموغرافيا اقتصادية وحضرية وسياسية، تعتمد

38 Ibid., p. 28.

39 Ibid., p. 16.

40 ينظر: كراج، حيث طُبّق في دراسته الديموغرافيا السياسية في تحليله دور الديموغرافيا في إطلاق الثورات العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مؤشرات إضافية، تُمكن من توقع المشكلات التي يطرحها التطور الديموغرافي للمغرب حتى عام 2050، وتتماشى مع تعقد الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستقبلية.

حاولت الدراسة، من دون شك، توظيف نظريات لتفسير بعض الظواهر، مثل الهجرة، إلا أن توظيفها، مثلاً، نظرية الانتقال الهجري لم يكن نقدياً؛ ما جعلها تتحدث عن توازن هجروي مستقبلي في المغرب، أي تساوي بين عددي الوافدين والمغادرين. وهو التوازن الذي لم يتحقق في أي دولة؛ إذ يكون معدل صافي الهجرة إما سلبياً وإما إيجابياً.

يُفسر الصمت عن موضوع الهبة الديموغرافية باعتبار التزايد السكاني في البلدان النامية، ومنها المغرب والبلدان المغاربية والعربية، على الدوام نقمةً، ولم يُنظر إليه بعدُ بوصفه مقوِّماً من مقومات الإقلاع الاقتصادي وزيادة مقدرات الأمة والرفع من قوى العمل وتحقيق الأذخار وتراكم الرساميل ... إلخ.

هكذا إذاً، يتبين أن إعداد الاستشرافات الديموغرافية في المغرب حتى أفق عام 2050 محكومٌ بالتحديات المطروحة في مجالات التعليم والعمل والصحة والحماية الاجتماعية، ولم يتجاوزه إلى استشراف الفرص التي يوفرها التزايد السكاني من أجل الإقلاع الاقتصادي ورفع قدرات الأمة وتعزيز التضامن بين الأجيال؛ ما يُفسر، من بين أبعاد أخرى، الصمت عن موضوع الهبة الديموغرافية في التقرير موضوع القراءة والتحليل.

المراجع

العربية

- بن بيه، رشيد. أنظمة الحماية الاجتماعية بالمغرب: التحديات والآفاق. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2013.
- فياض، هاشم نعمة. "نظرية التحول الديمغرافي: المفهوم والتطبيق". عالم الفكر (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت). مج 41، العدد 1 (2012).
- كاستلز، ستيفن ومارك ميللر. عصر الهجرة. ترجمة منى الدروبي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.
- كبراج، يوسف. "هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية: نموذج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". عمران. مج 1، العدد 3 (شتاء 2013).
- المرشيد، إبراهيم. "الهبة الديموغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أمودجًا". عمران. مج 6، العدد 21 (صيف 2017).
- مصيلحي، فتحى محمد. "المدينة العربية وتحديات التمدين في مجتمعات متحوّلة: القاهرة الكبرى مثالاً". عمران. مج 5، العدد 20 (ربيع 2017).
- المندوبية السامية للتخطيط. مستقبلية مغرب 2030: أية ديمغرافية؟ الرباط: المندوبية السامية للتخطيط، 2007.

الأجنبية

- Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques. Haut-commissariat au Plan. *Projections de la population et des ménages 2014-2050*. Rabat: Haut-commissariat au Plan, 2017.
- Peraldi, Michel (dir.). *D'une Afrique à l'autre. Migrations subsahariennes au Maroc*. Paris: Karthala, 2011.
- Vallin, Jacques & Guillaume Wunsch. *Démographie: Analyse et synthèse IV: Les déterminants de la migration*. Paris: Institut national des études démographiques, 2003.